مساهمة في النقاش حول الخطة النضالية الحزبية الشاملة

أ ـ ضرورة خطة حزبية شاملة

ـ شكل المؤتمر الوطني الرابع منعطفاً تاريخياً في مسيرة حزبنا كتظاهرة سياسية كبرى وتتويج لمرحلة من النضال بكاملها من أجل إثبات الوجود المستقل لحزبنا، حزب الشغالين والكادحين الذى يحمل ويعبر بصدق عن طموحاتهم وتطلعاتهم.

ـ وبولوجنا هذه المرحلة الجديدة التى قننت الوجود الحزبي سياسياً وتنظيمياً، في هيكلته الداخلية وتعبيراته السياسية والجماهيرية، دخلنا مرحلة نمو جديدة تطرح علينا ليس أن نكون الحزب المعارض الواقف في وجه كل أصناف الإنحراف والانتهازية، والمعبر الأمين عن المبادئ والتوجه التقدمي الصحيح وحسب، بل أن نشكل البديل السياسي الملموس ونطرح الأجوبة السديدة القريبة والبعيدة المدى على كافة القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية المطروحة.

ـ ولأجل ذلك لا يكفي أن نتملك الحقيقة ونعلن المبادئ والشعارات الصحيحة ونفضح كل المنحرفين على اختلافهم وتدرج درجات انحرافهم، بل من الضروري الانتقال الى مرحلة الفعل الايجابي وتحويل الأفكار والمبادئ الى قوة مادية عبر إيصالها الى كل قوى التغيير والعمل على إقناعها بها ولف تيار الأغلبية الجماهيرية حولها.

ـ وبلوغ هذا الهدف يتوقف بطبيعة الحال على الظروف الموضوعية المحيطة بنا وطنياً ومغاربياً وعربياً ودولياً، والتى علينا دراستها بعناية واستنتاج منها العوامل المساعدة والأخرى المعوقة، وتحديد التكتيك السياسي المناسب لها، مع تجنب تحميل المرحلة ما لا يمكن أن تحتمله، والعمل في نفس الوقت على الاستفادة الكاملة من كل ما توفره وتتيحه موضوعياً وذاتياً. إلا أن بلوغ هدف التحول الى حزب البديل مادياً وواقعياً رهين أيضاً بظروفنا وأوضاعنا الذاتية، وبإرادتنا الذاتية في معالجتها، وبالحلول السياسية والتنظيمية والجماهيرية التى نصوغها، وبمذا قدرتنا على تحسين طرق العمل والسير والتسيير الحزبي في كافة المستويات، وتحديد مكامن الضعف والتغلب عليها بحلول أنجع وأرقى.

ـ إن الإنتقال من مرحلة ما قبل المؤتمر حيث كان المد الحزبي والتواصل بالجماهير عبر حملة المقاطعة بشكل خاص، ومعارضة المساومة والتدجين ومسلسل تزييف الديموقراطية بشكل عام ـ هذا المد الذى أهلنا لعقد مؤتمرنا الوطني بنجاح وتثبيث وجودنا الحزبي المستقل ـ الى مرحلة تشكيل البديل التقدمي الشامل والفاعل.. إن هذا الانتقال وما يتطلبه من تحولات كمية ونوعية قد وضع حزبنا في أزمة نمو ترجمت مؤقتاً بفتور ملحوظ غداة المؤتمر سواء بالنسبة لمردودية الدورة التنظيمية الداخلية أو بالنسبة للفعل الحزبي الخارجي، خاصة مع ما قام ويقوم به خصومنا من تضليل وترويج لسلع الديموقراطية المغشوشة وما شهدته الساحة من تطورات متعاقبة.

ـ وقد تكون لهذه الوضعية التى امتدت من المؤتمر الوطني الى المجلس الوطني بعض المسببات الذاتية المرتبطة بمرحلة ما قبل المؤتمر وبتحضيره وشكل انعقاده وسير أشغاله، لكن هذه الوضعية هي بكل تأكيد انعكاس لأزمة النمو التى نعيشها كنتاج موضوعي لمرحلة من مراحل تطور حزبنا: مرحلة الانتقال الى تشكيل البديل التقدمي الشامل «المهيمن» (بمفهوم غرامشي) في الساحة عبر الإقناع والاقتناع والتواصل المتين بالجماهير. وهذا الانتقال من الطبيعي أن يفرز لنا نواقص ذاتية كتعبيرات عن مخلفات المراحل السابقة.

وليس الموضوع هنا هو الخوض في تحليل تلك الأسباب والمسببات، لكن الموضوع هو الوعي الجماعي بأوضاعنا وما تسجله من إيجابيات ومكاسب هامة علينا استثمارها وتطويرها، ونواقص ومخلفات علينا التخلص منها وتجاوزها، والوعي بأننا قطعنا مرحلة بكاملها بنجاح وعلينا أن نرسم بشكل جماعي خطة حزبية نضالية شاملة للإجابة على المتطلبات الجديدة للمرحلة الجديدة لاجتيازها بنجاح كذلك.

ـ واذا كانت بعض المعطيات الموضوعية وطنياً ودولياً تبدو لنا حالياً مستعصية أو محصنة من التغيير بحكم موازين القوى القائمة وعدم قدرتنا على التأثير المباشر والسريع فيها، فإن أوضاعنا الذاتية ملكاً لنا، وعلينا وحدنا وعلى إرادتنا وعملنا الملموس تجاهها يتوقف إصلاحها ورفعها الى مستوات أرقى وأفضل. فنحن جزء لا يتجزأ من الأوضاع السياسية القائمة نتأثر ونؤثر فيها وقراراتنا الداخلية والخارجية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في تلك الأوضاع. ومن ثم ضرورة وأهمية الخطة الحزبية النضالية كأداة للانتقال نحو تشكيل البديل التقدمي الفاعل.

ـ ولكي تبلغ أهدافها الكاملة، لا بد أن تكون هذه الخطة النضالية شاملة ومتعددة المعالجات، فتشمل الجوانب

السياسية والتنظيمية والجماهيرية انطلاقاً من عمقها وأبعادها الإيديولوجية، وأن تهتم بتحسين سير الحزب داخلياً وبصورته الخارجية وإشعاعه ومصداقيته، وأن تمتد الى كافة المستويات في الهيكل الحزبي من الخلية الى الكتابة الوطنية مروراً بالأجهزة الإقليمية والوطنية واللجان الوظيفية. فالمجهود المطلوب مجهود جماعي شامل، نظرياً وعملياً، سياسياً وتنظيمياً، من القمة الى القاعدة، ومن القاعدة الى القمة...

ب ـ الجانب الإيديولوجي

أوضح حزبنا في غير ما مناسبة أن تبنيه للإشتراكية العلمية ليس من باب الدوغمائية أو العقائدية، بل إنه تبني جدلي حي يسعى باستمرار الى الإغناء والتطور ودمج المستجدات النظرية والفكرية التي يفرزها التطور التاريخي العام للإنسانية، ولا يتردد لحظة واحدة في التخلي عن الحلول والمعالجات المتجاوزة التي كانت صالحة كحقائق تاريخية وكونية في مرحلة تاريخية معينة، فأصبحت اليوم مجرد حقائق تاريخية وجب تجاوزها بالارتكاز عليها وإغنائها بحقائق كونية جديدة... وبتعبير أوضح: لا بد لنا من إخضاع مجمل الأفكار الكبرى والمعالجات التي طرحتها الاشتراكية العلمية منذ نهاية القرن السابق وبداية هذا القرن الى محك النقد والتقييم، خاصة في ضوء انهيار المعسكر الاشتراكي وتجربة بناء الاشتراكية بشكل إرادي من القمة وعبر الدولة من جهة، وفي خضم ما يشهده العالم من تطورات سريعة عميقة، من جهة ثانية.

واذا كان حزبنا قد أوضح نظرته الدينامية الجدلية للاشتراكية العلمية وعبر عن رغبته في التجديد والتقدم عبر التحليل الملموس لواقع بلادنا الملموس من جهة، والمساهمة في تقديم وتطوير الفكر الاشتراكي العلمي الكوني الانساني من جهة ثانية، فلقد آن الأوان للشروع في إعطاء محتويات ومضامين هذه الرغبة وهذا التطلع، والشروع في الكد والاجتهاد الايديولوجي لبلورة المعالجات والإجابات التي نقترحها في تصورنا للمشروع المجتمعي الذى نقترحه بشكل شامل، سواء في المدى القريب أو المتوسط أو البعيد.

صحيح أن حزبنا يطرح في المدى القريب والمتوسط بديلا تحررياً ديموقراطياً، لكن هذا البديل لا زال في صيغة المبادئ والشعارات العامة، ولا زال علينا ترجمته الى بدائل مدروسة ملموسة بالنسبة لكافة مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحديد شعارات وأهداف عملية وإجابات واقعية في متناول المواطن العادي بالنسبة لكل معضلة من المعضلات وكل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.. ليس بوصف واقعها الحالي وتحليله وحسب، بل بإعطاء البدائل الملموسة التي نطرحها بشكل تفصيلي لها في إطار البديل التحرري الديموقراطي الشامل الذى ننشده.

ومجمل هذه المعالجات وإن كانت تتعلق بالمدى القريب والمتوسط، فلا بد أن ترتكز على خياراتنا واجتهاداتنا الايديولوجية وتنسجم معها بشكل شامل. وفي الحقل الايديولوجي نفسه لا زالت مطروحة أمامنا وأمام عدد من الأحزاب الثورية إشكالات وقضايا كبرى يؤثر حلها في هذا الاتجاه أو ذاك تأثيراً أساسياً في المسيرة الحزبية. وهذه القضايا في أمس الحاجة الى أجوبة إبداعية لأن الأجوبة التي كانت سائدة في إطار «الفكر الشيوعي الرسمي السائد» منذ مطلع القرن تقادمت أو تجاوزها الظرف ومستجداته المتعاقبة. ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الإشكاليات الآتية:

ـ هل يؤدي فعلا تأميم وسائل الانتاج الأساسية من طرف الدولة في المرحلة الانتقالية الى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج في مرحلة لاحقة؟ وما هي الضمانات في ذلك؟

ـ هل يكمن الحل الاشتراكي في القطاع العام، أم لا بد من القبول بقطاع خاص، وما طبيعة التمفصل بينهما الذى يضمن التقدم نحو البناء الاشتراكي في ظل الديموقراطية؟ وما موقفنا من الحلول التي تقترحها بعض الأحزاب التقدمية في إطار ما يسمى بـ«اقتصاد السوق الاشتراكية»؟

ـ وما هي التطبيقات العينية للديموقراطية بمفاهيمها الكونية والتي نقترحها لبلادنا بناء على ثرات شعبنا وقيمه التاريخية وخصوصياته؟ هل هي نفس التطبيقات في الغرب أم علينا ابتداع أشكال وصيغ شعبية مناسبة؟

ـ وبالتالي ما هي طبيعة المرحلة الانتقالية التي تؤدي الى بناء الاشتراكية كارقي نظام إنساني، وما دور الطبقات الوسطى خلال هذه المرحلة وما دور الطبقة العاملة بالمفهوم الكلاسيكي والشغالين بصفة عامة، وما هي طرق بناء الاشتراكية في عصر التدويل والتداخل والثورة العلمية والتقنية؟

ـ وكيف تنعكس الإجابة على مختلف هذه الإشكالات في المستوى الايديولوجي نفسه لتطويره وإغنائه وتجديده؟

إنها فعلا لأسئلة كبرى تتصل بهذا الشكل أو ذاك بـ«المشروع المجتمعي» المطروح بلورته وطرحه على الشغيلة والكادحين وسائر قوى التغيير والتقدم في بلادنا، في أخذ وعطاء معها، ليس كحلول منزلة، بل كمعالجات ديموقراطية جماهيرية قابلة للنقاش والإغناء بمقياس خدمة مصلحة شعبنا وجماهير الشغالين والكادحين والتفاعل معها والاستماع لها والأخذ بدروسها.

الحقيقة أن إيجاد الإجابات على هذه القضايا الكبرى، لا يتصل بشكل مباشر إلزامي بموضوعنا، موضوع تحديد الخطة النضالية الحزبية المناسبة للمرحلة الراهنة، لكنه يتصل به بشكل غير مباشر، اذ لا بد أن تكون خلفيتنا الايديولوجية حاضرة في كل معالجة من المعالجات التي نطرحها في المدى القريب، وإلا ضيعنا المديين القريب والبعيد في آن معاً. فهل نؤجل الخطة النضالية الى غاية ما نتمكن من حسم التصورات الايديولوجية والبرامج البعيدة المدى؟ أم نشرع في رسم خطة نضالية شاملة بغض النظر عن الاجتهاد الايديولوجي والحلول البعيدة المدى.

لقد أجاب مؤتمرنا الوطني الرابع على هذه الإشكالية عندما اعتبر الاجتهاد الإديولوجي مفتوحاً على الدوام وعبارة عن ورشة دائمة علينا تغذيتها وتنشيطها بشكل جماعي، وصب كل الطاقات والكفاءات والقدرات التنظيرية في بوتقة البناء والتجديد الإيديولوجي. والمهم في هذه المرحلة من الناحية الإيديولوجية هو:

ـ الوعي الجماعي بضرورة الاجتهاد النظري وبعدم وجود نصوص ومراجع جاهزة مئة بالمئة للإجابة على إشكالياتنا النظرية، وأننا لسنا بصدد تبني «عقيدة » اشتراكية جاهزة، بل فكر اشتراكي علمي يتطور باستمرار مثله مثل بقية العلوم، والوعي الجماعي بضرورة تجديد هذا الفكر وبقدرتنا الإبداعية على ذلك نحن المتحررين من التبعية الإيديولوجية لأية جهة كانت. وبقدرما نؤمن بأن المنهج الإشتراكي العلمي هو المنهج والأداة والطريق الوحيد للإجابة على إشكالياتنا الإديولوجية، بقدرما نعتقد أن تلك الإجابات لا توجد بشكل جاهز كامل في معالجات القرن السابق وبداية هذا القرن، أو فيما قالته أو لم تقله الاشتراكية العلمية وكانها عقيدة منزلة (وحتى في هذه الحالة، فما هي النصوص التي نعتمدها دون سواها لتحديد المراجع الثابة في «عقيدة» الاشتراكية العلمية؟)

ـ وانطلاقاً من هذا الوعي الجماعي نشرع بدون تأخير في تنشيط ورشة الإبداع النظري والإيديولوجي عبر تنشيط لجنة الدراسات التابعة للجنة المركزية وتفعيل برامجها التي تكرس العمل والاجتهاد الجماعي للإجابة على جملة من القضايا المطروحة، وباضطلاع اللجنة المركزية بدورها التوجيهي والتقريري الكامل عبر دوراتها المنتظمة وتقاريرها الموجهة إثر كل دوروة الى كافة التنظيمات الحزبية، ونشراتها الداخلية المنتظمة، وعبر برنامج للتكوين النظري يطرح على كافة الخلايا لضمان الأخد والرد الجدلي الديموقراطي قاعدياً وقيادياً. والمهم مرة أخرى، وفي انتظار التقدم الملموس على واجهة الإجتهاد النظري هو التشبع الجماعي بروح التجديد الايدولوجي كضرورة تاريخية حزبية ملحة، والشروع في إنجاز ما يمكن إنجازه في هذه الواجهة، وتناول مسالة الخطة النضالية الآنية بهذه الروح وهذا المنظار، واستثمار نتائج الخطة النضالية الملموسة نفسها لإغناء الجانب الإيديولوجي، والسهر باستمرار على ضمان الربط والتواصل والأخد والعطاء بين الممارسة والتنظير، بين المدى القريب والمدى البعيد، بين النظرية والتطبيق، بين التنظير الإبداعي الخلاق والتطبيق الملموس المتبصر.

ج ـ الجانب السياسي

أما الجانب السياسي التكتيكي فيتصل من جهته بشكل مباشر لا جدال فيه بالخطة الحزبية النضالية الشاملة التي نحن بصدد صياغتها بناء على تحليلنا المدقق للظرفية الحالية. ويتعلق الأمر تحديداً بإغناء البرنامج المرحلي الذى رسمه وأقره المؤتمر الوطني الرابع بتكتيك مدقق يجيب على متطلبات المرحلة الآنية، انسجاماً وخدمة لمستلزمات استراتيجيتنا الثورية العامة. والمطروح بشكل أدق:

١ ـ إيجاد لغة وطرق ووسائل التواصل الفعالة بالطبقة العاملة والكادحين والشغالين بصفة عامة، بمن فيهم المنتمين لفئات من الطبقات الوسطى التقدمية في هذه المرحلة،

٢ ـ ترجمة البرنامج المرحلي الى أهداف وشعارات ملموسة آنية مبسطة في متناول الجميع،

٣ ـ إيجاد وإقامة تحالفات سياسية في حقل العمل السياسي تحديداً وانطلاقاً من منظورنا الجبهوي الذى طرحناه منذ سنين خلت، ولا بد لنا من التقدم الملموس على أرض الواقع نحو تحقيقه بهذا المقدار أو ذاك وانطلاقاً مما يفرزه الواقع الملموس في الساحة السياسية المغربية.

وللإجابة على هذه الأهداف الثلاث يطرح علينا بالترتيب:

١ـ تحسين طرق وأساليب الاتصال بالجماهير والتواصل معها:

وذلك بمزيد من الترسيخ والتطبيق الفعال والواسع النطاق للمفاهيم الحزبية للعمل الجماهيري داخل النقابات

والجمعيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحقوقية والرياضية وغيرها، من جهة، ومن جهة أخرى إيجاد طرق وأساليب مكملة للتواصل مع الجماهير الشعبية عبر مختلف العلاقات والأعمال الاجتماعية والثقافية والتعاونية وغيرها، وعبر قنوات مباشرة نعمل على إقامتها وتطويرها أينما وجدت تلك الجماهير، في مكان عملها أو سكناها أو تواجدها، وبالتالي العمل على تأطير ما يسمى بالشارع المغربي بصفة عامة.

وبعبارة أخرى إغناء طرق الاتصال والتأطير الجماهيري الكلاسيكي عبر المؤسسات والمنظمات الجماهيرية، بطرق وقنوات جماهيرية مباشرة نبتدعها ونقيمها حسب ما نشاهده ونلمسه في الواقع الملموس. هذا مع العلم أن تدقيق تحليلنا للظرف الراهن يوضح لنا درجة التهميش والإقصاء التي تتعرض لها الجماهير والتي تزج بها خارج دائرة «الانتاج المنظم» وخارج دورة العمل والانتاج بأي صفة من الصفات، وخارج المؤسسات والمنظمات الرسمية والأخرى المعارضة. وبالتالي فإن عدم الاكتفاء بالعمل الجماهيري عبر المنظمات الجماهيرية وإيجاد قنوات للإتصال والتواصل المباشر بالجماهير مسالة حيوية بالنسبة لنا، مسالة أساسية وليست ثانوية.

ويتوفر حزبنا على تجربة هامة ورصيد هائل في هذا الميدان راكمها خلال مسيرته التاريخية خاصة عندما كان يغلب عليه الطابع الجماهيري المفتوح، كما أن لنا في حزب الطليعة تجارب نوعية هامة في تأطير النضال داخل مدن الصفيح مثلا، أو تجربة النضال الديموقراطي عبر وداديات السكان، وحملة المقاطعة...الخ. والمطروح علينا أن لا نترك بعض الخصوم يسرقون منا أساليب وطرق عملنا لتوظيفها ضدنا، من جهة، ومن جهة ثانية إحياء التقاليد الحزبية في العلاقة المباشرة بالجماهير وتجديد أساليب تلك العلاقة وعقلنتها ومنهجتها والرفع من مستواها الكمي وتعميم تطبيقاتها أينما وجد التنظيم الحزبي وأينما وجد المناضل الطليعي.

وبالاعتماد على تحليلنا المدقق للظرف يتضح لنا أن التواصل بالجماهير يحتم علينا ليس الرفع من مستوى عملنا داخل المنظمات الجماهيرية كمياً ونوعياً وحسب، لكن أيضاً بذل مجهود ايضافي في اتجاه كل الفئات الشعبية، والاهتمام بشكل خاص:

ـ بمسالة المرأة ونضالها المشروع من أجل المساوات أمام القانون، وبطرق الحضور والتأثير والمساهمة القوية في هذا النضال وتأطيره في الاتجاه الصحيح، كمسالة رئيسية ضمن معضلات مجتمعنا الراهن،

ـ وبنفس الدرجة من الأهمية: مسالة العاطلين والمهمشين بصفة عامة الموجودين خارج دائرة الانتاج والنشاط الاجتماعي المنظم.

وبدون تفصيل في المسالتين وبالإستناد لتقارير المؤتمر الوطني في مختلف الميادين والقطاعات، يطرح علينا مزيداً من التمعن في واقع هذه الفئات والإنصات لمطالبها وإحياء التقاليد الحزبية في التواصل معها وتنظيم العلاقة المباشرة معها (حملات محاربة الأمية، التعاون والتآزر الاجتماعي في مختلف المناسبات وعبر مختلف القنوات، في الأفراح كما في الأحزان ووقت المصاعب والشدة، الحملات النضالية في عين المكان بتنظيم وطرق عينية خاصة ومطابقة للواقع بمقياس الفعالية... الخ).

وعلاوة على الرفع من مستوى تأطير الجماهير الشعبية والتموقع في الصفوف الأمامية لنضالاتها، من الضروري أيضاً أن نقر وننظم ونمنهج انفتاحنا على فئات من الطبقات الوسطى المتضررة من الأوضاع القائمة وذات التوجهات التقدمية في هذه المرحلة وقياساً بالواقع الموضوعي السائد. وضمن هذه الفئات تحتل الأطر المتوسطة مكانة هامة بالنسبة لنا، وتشكل طاقات وإمكانيات هائلة اذا ما عرفنا كيف نتفتح عليها ونستقطبها لصالح المشروع التقدمي.

وتكمن أهمية التواصل مع الأطر الوسطى في كونهم متموقعين في مواقع الانتاج والتسيير بشكل أساسي ومتضررين في نفس الوقت بشكل مباشر من النظام الإقتصادي والإجتماعي والسياسي القائم، مادياً أومعنوياً، ومؤثرين فيه بشكل مباشر أيضا، ومتملكين لمعطياته ومعلوماته أكثر منا كمؤسسات حزبية، ولمقترحات عملية ملموسة لتجاوز عاهاته وخرقاته ولتغييره في اتجاه تقدمي يخدم مصلحتهم ومصلحة الشعب المغربي قاطبة في المرحلة الراهنة...

واذ استطاع حزبنا منذ نشاته استقطاب الأطر الذين احتلوا مواقع نضالية قيادية نضالية في صفوفه الى جانب كافة المناضلين المنحدرين من مختلف الفئات الشعبية، واذا كان حزبنا يضم في صفوفه حالياً عدداً من الأطر المتوسطة، فهذه ظاهرة صحية لا تمس في شيء اختياراتنا الايديولوجية والسياسية، بل المطروح هو الانفتاح أكثر نحو هذه الفئات للإستفادة من طاقاتها وإمكانياتها في التغيير، على أن يظل العمود الفقري في تحركنا وعملنا هو الارتكاز على الطبقة العاملة والشغالين، والتواصل بأوسع الجماهير الشعبية بمختلف الطرق والقنوات كما أسلفنا، مع حظور وظيفة الحزب الطليعية في صياغة التوجهات التقدمية وتأطيرها نظرياًبالمبادئ والشعارات السياسية السديدة وتوجيهها نحو خدمة المشروع المجتمعي الذى ننشده، والتموقع في المواقع النضالية الأمامية لخدمته وتحقيق التعبئة الجماهيرية الواسعة حوله.

إن عملنا تجاه الأطر والفئات التقدمية من الطبقات الوسطى لايكتسي أهمية نظرية وتنظيمية وحسب، بل يشكل مسالة استراتيجية في نهاية المطاف، اذ بدون الانفتاح على تلك الفئات وكسب عطفها واستمالتها لصالح المشروع التقدمي،

لن نتمكن من تغيير ميزان القوى المختل لصالح الطبقة السائدة الحاكمة على حساب الجماهير الشعبية، ولن يتمكن البديل التحرري الديموقراطي من معرفة طريقه الى النور، وهذه خلاصة بديهة لا بد من التسليم بها استنادا للتحليل العلمي للواقع الملموس الذى ننشده ونتبناه. ومما يسهل مهمتنا تجاه الأطر والطبقات المتوسطة كون الأغلبية الساحقة من فئاتها النظيفة المؤهلة توجد خارج حلبة التأطير السياسي الحزبي لأنه خيب ظنها، وتقتسم معنا موضوعياً شعارات ومطالب وتطلعات جوهرية في هذه المرحلة، وحتى وإن كان بعضها يستفيد من النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم لحل مشاكله المادية، فإنه يعيش أزمات معنوية حادة في ظل انسداد الأفق حتى على المستوى المهني وبالنسبة لطرق الاشتغال السائدة التى تعطل وتهدر الخبرات العالية، ويعاني يومياً من طاغوت وهيمنة الظواهر الأقطاعية في تسيير الانتاج والعمل، ويمقت تلك الظواهر، ويتطلع مثلنا الى دولة الحق والقانون ولو بمنظور الديموقراطية البورجوازية الحقيقية، وهو تطلع تقدمي قياساً بطبيعة المرحلة الراهنة.

وخلاصة القول أن اعتماد تأطير الطبقة العاملة والجماهير الشعبية كعمود فقري في عملنا اليومي، من جهة، والتفتح بجد ومعقولية على الأطر والفئات التقدمية من الطبقات المتوسطة بالارتفاع الى مستوى الأخذ والعطاء معها، لهو طريقنا للحيلولة دون سقوط حزبنا في العزلة والانطواء على الذات واجترار المواقف والشعارات المبدئية الصحيحة لا محالة بدون توفير حظوظ تحويلها الى قوة مادية فاعلة.

وبالمقابل، اذا ما اكتفينا باعتبار أنفسنا «طليعة» تتملك الاختيارات الثورية وتنشد الحقيقة والخط الصحيح، واذا ما غلقنا أبواب التواصل والتفتح على كل الفئات التى لها مصلحة في التغيير أو تتقاسم معنا ولو الجزء القليل من برنامجنا، واذا ما اكتفينا بالعمل المبدئي الاستراتيجي وحده، فإننا سندهب محققاً الى العزلة السياسية، وسنضيع بالتالي موعدنا مع التاريخ ونخفق في أداء وظيفتنا الطليعة التى نطمح إليها.

فبعد مرحلة الصراع مع الخصوم وكافة المنحرفين، وبعد تمكن حزبنا من ترسيخ اختياره الإيديولوجي، وتحديد خطه النضالي الديموقراطي السليم، وشعاراته التقدمية الصائبة، بلا مساومة ولا تطرف، بعد التمكن من كل هذا بنجاح، أصبحت مرحلة النمو الجديدة تطرح إشكالية أساسية: إشكالية الفعل الجماهيري الواسع المرتبطة عضوياً بإشكالية التكتيك السياسي الظرفي السديد، الذى يطابق الظرف تطابقاً تاماً ويخدم الاستراتيجية الثورية في نفس الوقت، والقدرة على انتزاع زمام المبادرة وخوض المعارك الواسعة النطاق وسط ومع الجماهير. ويجب أن يظل واضحاً بالنسبة لنا أن «الطليعة» لا معنى لها إلا بوزنها وتاثيرها الجماهيري وبرامجها السديدة في المدى القريب والبعيد. وطالما لم نتقدم بشكل ملموس على كافة الجبهات الايديولوجية والسياسية لابتداع أرقى الحلول والمعالجات، وممارسة تلك المعالجات تنظيمياً وجماهيرياً لتحويلها الى قوى مادية فاعلة، بكل تواضع وانفتاح وتبصر.. طالما لم نحقق كل هذا، سيظل «التنظيم الطليعي» عبارة عن طموح لم نتمكن بعد من تحقيقه، هذا مع العلم أن المفهوم الثوري للطليعة هو التواجد في الصفوف الأمامية نظرياً وعملياً، إبداعياً وتطبيقياً، في الموقف والسلوك وطرق وأساليب العمل، والقدرة على ترجمة طموح الجماهير في اللحظة التاريخية وفي ارتباط واندماج مع تلك الجماهير. وأما المفهوم البيروقراطي للطليعة التى تنصب نفسها كذلك وتتملك الحقيقة وسلطة القرار، وتحترف التعالي والنظرة الاحتقارير لما سواها، فهو مفهوم أكل عليه الدهر وشرب، وأبان قدرته على إلحاق الأضرار البالغة بالكادحين وبالديموقراطية وحقوق الإنسان، بله الاشتراكية...

٢ ـ تدقيق الأهداف والشعارات السياسية

تشكل مسالة الديموقراطية كما هو معلوم القطب المركزي في استراتيجيتنا الثلاثية الأطراف: تحرير ـ ديموقراطية ـ اشتراكية، خاصة في هذه المرحلة بالذات واستناداً لبرنامجنا المرحلي وخطنا السياسي الذى أقره ورسخه المؤتمر الوطني الرابع.

ولقد تمكن حزبنا من تحديد المواقف السياسية التقدمية المنسجمة مع هذا الاختيار، سواء بالنسبة للمسالة الدستورية ـ وهي جوهر القضية ـ حيث انسجم حزبنا مع الثرات النضالي الشعبي بطرحه المتميز للمجلس التأسيسي، أو بالنسبة للموقف من تزييف الإرادة الشعبية عبر انتخابات مصنوعة ومؤسسات مغشوشة، أو بالنسبة لخوض الصراع والنضال الديموقراطي بمفهومه الكامل، أثناء الحملات الانتخابية وخارجها، أو بطرحه للديموقراطية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً...

بقي لنا أن نتقدم في اتجاه إغناء تلك المواقف الثابة بشعارات تكتيكية (بالمعنى الأصيل للكلمة) تظهر بسيطة غير قابلة للجدال، لكنها في العمق والمضمون جزء لا يتجزء من قضية الديموقراطية الكبرى. ويتعلق الأمر بتركيز المطالب الديموقراطية وتلخيصها في أهداف مرحلية وشعارات لا يجرأ حتى الخصم على الجدال فيها، شعارات يفهما الجميع ويتملكها المواطن العادي لأنها في اتصال وتماس مباشر مع حياته اليومية، وتتبناها الطبقات الوسطى أو الفئات

التقدمية منها وتجد نفسها فيها لأنها تلتقي تماماً مع مصلحتها.
والمطروح أيضاً، ومع التشبث بالمبادئ الحزبية التي لا تلين، بذل مجهود إيضافي على مستوى الصيغة والصياغة لتجنب ظهور الحزب بمظهر التطرف في حين أنه يخدم في العمق استراتيجيته الثورية، والحال أن الصيغة وطريقة تقديم الموقف وتناوله وعرضه وشرحه أصبحت تلعب اليوم، في عصر التواصل والإعلام دوراً لا يستهان به في تبليغ الموقف وصقله والاقناع به وتحقيق شعبية واسعة حوله.
والهدف من كل هذا: التواصل بأوسع الجماهير وقوى التغيير والمساهمة في توحيد طاقاتها ولم شملها حول شعارات تطابق بالضبط مستلزمات المرحلة. ولا شك أن تحديد مثل هذه الشعارات يخضع أول ما يخضع لمحك الممارسة في الساحة النضالية وللإستماع للجماهير والاستفادة من طروحاتها، قبل صياغة تلك الطروحات ودمجها ضمن الخط السياسي الحزبي. كما أن تلك الشعارات قابلة للتغيير والتطوير حسب المد والجزر في الساحة النضالية، وكلما تحققت مطالب معينة عبر النضال، تغيرت طبيعتهافأصبحت مكاسب ديموقراطية، وبرزت مكانها مطالب أخرى في مستوى أعلى وأرقى...
وبدون الخوض في الاعتبارات النظرية حول مسألة الديموقراطية، وأسسها ومضامينها الأولية التي نناضل من أجل إقامتها قبل النضال من أجل تطويرها وتوسيعها وتأطيرها باختيارنا الايديولوجي الاشتراكي.. أمكن القول أن القيم الإنسانية الكونية التي ترتكز عليها الديموقراطية تنقسم إجمالا الى صنفين مرتبطين: صنف قيم العدالة الإجتماعية، وصنف قيم الحرية وإطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان.
وبدون التخلي قيد أنملة عن مفهومنا الشامل للديموقرطية، وعن المجلس التأسيسي كإطار لوضع أسسها وكشعار استراتيجي للمرحلة، وعن خطنا النضالي الديموقراطي وخطنا السياسي العام يمكننا تصريف هذا الخط تصريفاً يومياً من خلال شعارات تركز أكثر على قيم المساوات التي لا جدال فيها، كأن نرفع يومياً شعارات:
ـ المساوات أمام القانون: «مواطنين يحكم بينهما قانون واحد» أي بغض النظر عن مال وجاه كل واحد منهما...
ـ المساوات في الحقوق الاجتماعية والإقتصادية، والحد من الفوارق الطبقية الصارخة والتوزيع الهرمي المفرط للدخل والخيرات، وظاهرة البدخ الخيالي من جهة، والفقر والبؤس والشقاء من جهة ثانية،
ـ وضع حد لفساد الإدارة وتعاملها اللامتكافئ مع المواطنين حسب مكانتهم الاجتماعية وجاههم، وللرشوة المقامة رسمياً في صفوفها...

وباختصار رفع شعارات المساواة أمام القانون من جهة، والمساواة في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، من جهة ثانية، والمطالبة المستمرة وبإلحاح بإرساء أسس دولة الحق والقانون.. وذلك بشكل مبسط يلصق بالأذهان بسهولة ويسهل التعبئة وخوض النضال الواسع حولها، ويجد آذاناً صاغية لدى كل القوى التي لها مصلحة في التغيير بدون استثناء، خاصة وأن مثل تلك الشعارات والمطالب التي ذكرنا لها شعبية ملحوظة أكيدة. وهذا الذي سيساعدنا على لف تيار جماهيري واسع وفاعل حول شعاراتنا وخطنا السياسي التقدمي، واختراق جدار الصمت المضروب حولنا داخلياً وخارجياً، وهزم خطط أعدائنا وخصومنا الرامية الى عزلنا وإلصاق بنا صورة مشوهة غير صورتنا التقدمية الحقيقية.. شريطة أن نترجم تلك الشعارات عبر خطط عملية واقعية وبأساليب وطرق التواصل الناجعة مع الجماهير كما أسلفنا.
والجدير بالتأكيد أن تدقيق أهدافنا المرحلية والتركيز على التداول والتصريف اليومي لبعضها في هذه المرحلة دون سواها، وإحباك وصقل لغة مخاطبتنا لكافة قوى التغيير، أن هذا لا يغير في شيء المواقف الثابتة التي حددناها ومارسناها تجاه مسلسل تزوير الإرادة الشعبية جملة وتفصيلا، ومن رفضنا كحزب تزكية الديموقراطية المغشوشة وأي عمل أو موقف يطعن في الديموقراطية الحقة لصالح الواجهة الشكلية، بل أن تدقيق تلك الأهداف المرحلية وحسن تداولها تكتيكياً بالصيغ المناسبة، من شأنه أن يخدم ويقوي مواقفنا واستراتيجيتنا بصفة عامة، لأن الأهداف المرحلية التي ذكرنا هي في الحقيقة «خفيفة على اللسان، ثقيلة في الميزان»...

٣ ـ الجبهة الوطنية الديموقراطية ومسألة التحالفات السياسية.

واذا كان هذا الخطاب السياسي وهذه الشعارات المبسطة موجهة لعموم الناس، للطبقة العاملة والكادحين والشغالين والجماهير الشعبية والفئات التقدمية داخل الطبقات الوسطى، فلا بد لنا أيضا من الوقوف عند مسألة التحالفات السياسية والجبهة الوطنية للنضال من أجل الديموقراطية. صحيح أن عدداً من الأحزاب والقوى والفعاليات قد ترفع نفس الشعارات المذكورة، لكن هذا لا يزعجنا في شيء ولن يدفعنا للمزايدة أو التطرف اليساري لأجل التطرف، بل سنظل نسترشد بتحليلنا العلمي الموضوعي للمرحلة بلا زيادة ولا نقصان، وسيتضح الفرق بيننا وبين غيرنا بالاحتكام

للممارسة الجماهيرية، أمام الجماهير كشهود عيان، لأننا لا نرفع تلك الشعارات من باب الديماغوجية، ولن نتخلى عنها مقابل مصلحة من المصالح الذاتية، ولن ندير الظهر ونمارس عكس ما كنا نقول بمجرد حصولنا على قسط من السلطة في أي مستوى من المستويات، بل سنمتاز عن غيرنا بالصدق والوفاء لشعاراتنا وبالتطابق الدائم بين أقوالنا وشعاراتنا جزئية مرحلية كانت أم مستقبلية شاملة من جهة، وأفعالنا وممارستنا العملية من جهة أخرى. أما من نهج نهجنا وسلوكنا هذا، كيف ما كانت انتماءاته ومشاربه، فهو حليفنا وعلينا أن نبدل المستحيل لإقامة التحالف معه ولو بالنسبة للأهداف المرحلية القريبة.

واذا كان حزبنا سباقاً في طرح مسألة الجبهة منذ أواخر الثمانينات، وسباقاً في طرح مضمونها وطرق إقامتها بشكل ديموقراطي سديد، فإنه كان واعياً تمام الوعي بالعراقيل والمعوقات الموضوعية والذاتية التي تحول دون قيامها العملي، وعلى رأسها الارتباط والتماس أو التوافق الموجود منذ القدم بين النخب السياسية للحركة الوطنية والأحزاب التي أفرزتها من جهة، والطبقة الحاكمة من جهة أخرى، هذا الارتباط الذي أخذ شكلا سياسياً مقنناً وسار يجري منذ العشرين عاماً الماضية تحت مظلة أنصاف الحلول المجسدة في «مسلسل التحرير والديموقراطية» والذي حلله وشرحه حزبنا في غير ما مناسبة وقاومه وتصدى لأضاليله وبهتانه بالحجة والدليل والوقائع الحية.

ومن هنا يصطدم طرحنا في مسألة الجبهة بنوع من «الأزمة»، فمن جهة نحن دعاة وحدة وإءتلاف كل القوى الديموقراطية، ومن جهة ثانية نحن في صراع مع اليمين الانتهازي وكل أطراف لعبة «المسلسل»، ومع الخط الرسمي لأحزاب المعارضة البرلمانية التي تمثل النخب السياسية للطبقات الوسطى. فهل نتخلى عن هذا الصراع ونهمده لصالح إقامة تحالفات جبهوية؟ أم نستمر في التصعيد وتخوين كل الأحزاب حتى ضحدها من الساحة السياسية بصفة نهائية وبروز قوى سياسية جديدة محلها نتمكن من التحالف معها؟

كلا الحلين غير واردين. فالصراع السياسي الديموقراطي سيظل قائما، بل المطلوب تجذيره وتعميق مضامينه الفكرية والسياسية الموضوعية، وإبعاده عن الكليشيهات التبسيطية وجره الى ميدان النقاش والجدل الديموقراطي السليم، بدون تسطيح للخلافات ولا لهويتنا المتميزة، بل بتأكيد تلك الهوية وترسيخها عبر الجدل والمجابهة الفكرية الناجعة . كما أن هدف هزم وإقصاء وإقبار خصومنا السياسيين، سواء دخلوا الحكومة أو لم يدخلوها، هدف غير واقعي ولن يتحقق لنا ولو أردناه ووظفنا لصالحه كل طاقاتنا، لسبب بسيط هو أن أولائك الخصوم يعبرون عن وضع اجتماعي قائم على أرض الواقع، ويمثلون موضوعياً فئات اجتماعية قائمة الذاة، فستظل بالتالي مكانتهم موجودة في الساحة السياسية وإن اختلفت وجوه وتعابير وأشكال هذا التواجد.

المطروح إذن، خارج هذا وذاك، هو الاجتهاد في إيجاد الصيغ المرنة المناسبة، لتعميق مضمون طرحنا الجبهوي ورفع مستواه، وإيجاد اللغة والخطاب والشكل المناسب للتعبير عنه بأساليب ذكية مرنة، وخوض الصراع الديموقراطي في مستواه الراقي، والاحتكام للجماهير الشعبية مرة أخرى كشهود عيان، وتبيان الحقيقة ناصعة كما هي على أننا نحن أصحاب التفتح والوحدة وفق أهداف وشعارات مرحلية واقعية فعلا، وبالتالي وضع كل الأطراف أمام مسؤولياتها كاملة.

ومما يساعدنا على ذلك، كون كافة تلك الأطراف لا تشكل وحدات منسجمة منسقة موحدة كما هو شان حزبنا، بل لقد ظهرت في صفوف تلك الأطراف ـ في الآونة الأخيرة على الخصوص ـ تفاوتات عميقة في الرأي، أوضحت أن لنا حلفاء موضوعيين داخلها، وعدداً لا يستهان به من مناضليها ـ داخل وخارج مجالسها الوطنية ـ يتقاسمنا نفس الشعارات الظرفية القريبة، على الأقل في الطرح والموقف، وبالتالي فإن مهاجمة تلك الأطراف جملة وتفصيلا ومصادمتها بشكل أمامي قد أدى وظيفته في مرحلة الفرز والتوضيح السابقة، لكنه لم يعد يخدم بالضرورة مصلحتنا الحزبية الحالية لأنه قد يستغل من طرف خصومنا خاصة على مستوى القيادات للحم الصفوف الداخلية لأحزابها وتكتيلها ضدنا، وإحراج المناضلين الذين لا زالوا ينتمون لتلك الأحزاب ولو عن حسن نية... وبالتالي فلا بد لنا من إيجاد لغة وطرق مخاطبة هؤلاء المناضلين، وأسلوب ناجع للف على هذه الصعوبات ووضع حزبنا في موقع الهجوم بالنقاش حول مسألة وحدة الصف الديموقراطي وتحميل المسؤولية لمن يعرقل ذلك أو يرفضه.

ومع وعينا التام بطبيعة اليمين الانتهازي وتجاربنا المريرة معه، ووعينا بالطبيعة والتركيبة الموضوعية لأحزاب المعارضة البرلمانية حالياً، فلا يجوز لنا، نحن دعاة التحليل العلمي أن نسطح التناقضات الموضوعية في مجتمعنا ونعتبر مجمل تلك الأحزاب جزء لا يتجزء من الطبقة الحاكمة، لأن تلك الأحزاب تمثل في النهاية الفئات العليا من الطبقات الوسطى المغربية كما هي، والمعروفة كبقية الطبقات الوسطى بتذبذبها وتأرجحها حسب موازين القوى. فكيف نكسب عطف جزء ولو بسيط ونوعي من مناضليها؟ وكيف نحملها مسؤوليتها أمام الجماهير بأسلوب ذكي؟ وكيف نتجنب المصادمة الأمامية جملة وتفصيلا معها والتي قد تستفيد منها موضوعياً الطبقة الحاكمة في نهاية المطاف؟ وكيف ندفع بتلك الأحزاب للتعرية عن تناقضاتها وبلورة بدائل إيجابية مكانها؟

هذا ما سنصل إليه عبر جدلية التمسك الراسخ بمبادئنا ومواقفنا وامتحان صحتها بالوقائع الملموسة أمام الجماهير من

جهة، وبرفع مستوى ومضمون الجدل والنقاش الديموقراطي وإيجاد الأساليب المرنة بل البيداغوجية المناسبة لمخاطبة المناضلين أينما وجدو والانفتاح المحكم المتزن على كافة الطاقات الديموقراطية والتقدمية.
واذا كان مستوى النقاش الايديولوجي والسياسي في بلادنا قد أصابه التدني والتمييع، وسار يدور في متاهات المظاهر والشكليات، حتى فقدت السياسة عند الناس من مدلولها النبيل وأصبحت تؤشر الى الزبونية وتجارة المنافع والمصالح .. وذلك نتيجة الإرهاب الفكري والتمييع المنهجي الذى تمارسه الطبقة الحاكمة لإفراغ واجهة الصراع الفكري والسياسي من محتواها ووظيفتها، وفرض إدامة الأفكار المحافظة والرجعية وتلك المنقولة تعسفاً على الغرب الرأسمالي كاقدار منزلة .. فإن حزبنا ـ والحالة هذه ـ أصبح يتحمل مسؤولية تاريخية في الرفع من مستوى هذا النقاش، والحيلولة دون مزيد من تدنيه ومن إفراغ الساحة السياسية من حق تداول الأفكار على اختلافها واحتكاكها وتطورها، وذلك عبر الجدال الديموقراطي المعقول والمثمر، وفرض النقاش على مستوى المضامين والجوهر والحقائق التى تهم حاضر ومصير شعبنا.
وبالعودة الى مسالة الجبهة والتحالفات: فعلى المستوى السياسي الصرف وبالنسبة للبرنامج الديموقراطي الوحدوي، كان حزبنا سباقاً أيضاً في بلورته وطرحه عبر البديل التحرري الديموقراطي الذى ننشده، وفي الباب الديموقراطي تحديداً طرح حزبنا محاور نضالية ومطالب ديموقراطية لا غبار عليها:
ـ الإصلاحات الدستورية بمراجعة الدستور مراجعة شاملة عبر مجلس تأسيسي لإرساء دولة الحق والقانون وأسس الديموقراطية المتعارف عليها.
ـ الإصلاحات السياسية بإلغاء نتائج الانتخابات وضمان انتخابات حرة ونزيهة تحت مراقبة هيأة وطنية محايدة نزيهة.
ـ إصلاح الإدارة ووضع حد للفساد والرشوة.
ـ الإصلاحات القانونية بإلغاء كل قوانين الاستعمار وتلك المنافية لحقوق الإنسان.
ـ الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية للحد من الفوارق الطبقية الصارخة وضمان حد أدنى من العيش الكريم للمواطنين.

وباستثناء شعار المجلس التأسيسي، ها هي ذي أحزاب المعارضة البرلمانية تتبنى نفس الإصلاحات والشعارات، وتلتقي معنا لفظياً حولها. فالمطلوب إذن الدفع بها في نفس الاتجاه والاحتكام للرأي العام ليتبين من يتبنى فعلا تلك الشعارات ومن يستعد للتخلي عنها مقابل كراسي حكومية؟ بشكل مؤقت أم بصفة نهائية... فنحن سنظل متشبثين متمسكين بتلك الشعارات والمطالب حد الأدنى لأن التخلي عنها يعني بكل بساطة التخلي عن النضال الديموقراطي للسقوط في المساومة السلبية، ونحن مستعدين للتحالف مع كل من يرغب في التحالف من أجلها، أياً كان موقعه، وكيفما كان اختياره المدهبي، سواء داخل أحزاب المعارضة البرلمانية أو خارجها، سواء داخل الحركة الوطنية والأحزاب المتفرعة عنها أو بالنسبة لمجموعات وفعاليات «اليسار الجديد»، شريطة حد أدنى من التمثيلية. واذاك فإن الجماهير الشعبية هي التى ستتعرف بنفسها على من يفي لالتزاماته ووعوده السياسية ومن يتخلى عنها ويخونها لفائدة مصلحة ذاتية.
ومن شان هذا الطرح ليس أن يضعنا في موقع القوى سياسياً ومعنوياً بالنسبة لمسالة الجبهة والتحالفات وحسب، بل أن يكون فاعلا في صفوف تلك الأحزاب والقوى الديموقراطية نفسها، زد على ذلك حظوظه الفعلية في تحقيق تقدم ملموس على طريق بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية التى نؤمن بها ونناضل من أجل بنائها.
والمطروح هنا بصفة عامة أن نتجاوز تقييم وتصنيف بقية القوى السياسية الأخرى ـ وضمنها حلفاءنا المحتملين ـ بمقياس المبادئ والمواقف المطابقة لها، لأنه في هذه الحالة ربما لن نجد ولو حليفاً واحداً يتقاسم نفس اختياراتنا ومبادئنا الأساسية..
واذا ما دخلت أحزاب المعارضة البرلمانية الحكومة وخطت خطوة جديدة في اتجاه التوافق مع الطبقة الحاكمة، بدون تحقيق أي مطلب وأي شرط من شروطها الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا سيخدم مصالحها الذاتية المادية منها والمعنوية والسياسية لا محالة، وسيقوي مركزها ونفوذها من خلال أجهزة الدولة. إلا أن تلك المصالح الذاتية الضيقة لن يستفيد منها سوى اليمين والنخب المستقطبة من طرف الطبقة الحاكمة، وذلك على حساب مناضلي تلك الأحزاب أنفسهم وعلى حساب خطها الرسمي والمواقف والشعارات التى تبنتها تلك القيادات أمام الملأ... وبالتالي فإن هذه الوضعية، وإن كانت ستناوئنا مؤقتاً أو تعاكسنا أو تحاول عزلنا إعلامياً وسياسياً، فإنها ستكون لصالحنا في نهاية المطاف، ولصالح المواقف والقيم والمبادئ التى ندافع عنها، وستفتح آفاقاً جديدة في الحوار ومخاطبة المناضلين الديموقراطيين أينما وجدوا، والنضال من أجل بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية على قاعدة الأسس والمبادئ الأساسية التى حددنا، وستضعنا بالمناسبة وجهاً لوجه مع مسؤولياتنا في خوض هذا النضال بشكل ناضج رصين.

أما بالنسبة لمجموعات «اليسار الجديد» التى تتحرك في الآونة الأخيرة لخلق إطار سياسي شرعي لها، ومع الوعي التام بطبيعتها وممارستها وسوابق الصراع معها كخط وتوجه وممارسة، فلا بد لنا كذلك من ممارسة الهجوم بالنقاش الديموقراطي معها، لتجنب تكتلها ضدنا على أسس ذاتية مغلوطة من جهة، ولأنها عبارة عن كتل غير منسجمة فكرياً وسياسياً من جهة ثانية، ولكوننا نلتقي مع البعض منها حول بعض المواقف السياسية البحتة، ولكونها تضم مناضلين صادقين بغض النظر عن موقعهم أو وضعيتهم التنظيمية الحالية.
والحقيقة أن الأزمة العامة الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية التى عاشتها وتعيشها تلك المجموعات في ضوء نتائج تجربتها وممارستها العينية خلال أزيد من ربع قرن، تؤهل حزبنا ليكون قطب استقطاب أساسي لكل المناضلين وكل الطاقات الثورية، كيفما كانت مشاربها أو تجربتها السابقة، شريطة أن يتغلب هو نفسه على أزمة نموه، ويحسن طرق انفتاحه على تلك الطاقات بلا مجاملة ولا تعصب حزبي في نفس الوقت، وعبر الإقناع والاقتناع وصراع الأفكار الإيجابي والممارسة الرفاقية الوحدوية في ساحة النضال...

وفي ما يخص مجموعات «الإسلام السياسي» فلا زلنا في حاجة الى مزيد من الاهتمام الدراسي بها للكشف عن تواجدها التنظيمي الحقيقي وتوجهاتها وارتباطاتها وأهدافها القريبة والبعيدة ووزنها الحقيقي داخل المجتمع. لكننا ندرك جيداً أن الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤدي الى بروز ونمو وتطور ظاهرة «الإسلام السياسي» كحركة اجتماعية سياسية، أن هذه العوامل الموضوعية والذاتية قائمة موجودة في بلادنا، وهي مرشحة للتعمق والاستفحال مع تعمق الأزمة العامة التى تعيشها البلاد. ونحن ندرك أيضا أن ظاهرة «الإسلام السياسي» التى يمكن أن تتطرف وتتجه نحو فرض نوع من الديكتاتورية السياسية المغلفة بالإسلام، وتصبح بالتالي عرقلة أساسية في وجه المشروع التحرري الديموقراطي، أن هذه الظاهرة لا يمكن حصرها ومنعها من التجذر والتطرف الأصولي إلا بوضع حد للتبعية المطلقة للغرب الرأسمالي اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، واسترداد مقومات الهوية الوطنية التحررية التقدمية ووضع حد للفوارق الطبقية الصارخة وإيجاد وتطبيق حلول حد أدنى للمشاكل الإجتماعية الكبرى التى يتخبط فيها شعبنا، وإرساء دولة الحق والقانون والديموقراطية، وبالتالي تحقيق الشعارات والمطالب المرحلية حد الأدنى التى يرفعها ويدافع عنها حزبنا.
واذا كانت تلك المجموعات تعرف نوعاً من التقاعس أو التراجع الظاهر خاصة بعد أحداث الصيف الماضي، فلا يجوز أن نغتر بما هو ظاهري ومؤقت ما دامت العوامل الموضوعية والذاتية التى تنتج ظاهرة الإسلام السياسي كما أسلفنا قائمة بل سائرة في طريق الاستفحال. بل لا بد من الانتباه على أن هذه الظاهرة مشخصة في عدد من المجموعات والتنظيمات توجد في شكل قوى كامنة قادرة في ظل ظروف مساعدة على التطور بسرعة فائقة، ولم صفوفها ومجموعاتها داخل إطار جبهوي واحد، وبروزها كقوة اجتماعية وسياسية لا يستهان بها، والحال أن الحزب الثوري لا يجوز له أن يستهين بأية قوة أو خصم ...
ومن المعروف أن سياسة الطبقة الحاكمة رمت باستمرار الى تلغيم اتجاهات «الإسلام السياسي» واستعمالها لضرب الحركة التقدمية بكل الوسائل الممكنة والمصادمة معها وتوجيه نيرانها ضد قوى التحرر والديموقراطية. واذا كانت التجربة تظهر أن من يشعل تلك النيران قد يكتوي بها .. فعلينا أن نلتزم اليقضة حتى لا نسقط في الاستفزازات والأفخاخ المنصوبة لنا من جهة، ونزيد في توضيح شعاراتنا وأهدافنا الديموقراطية بوضوح بدون مجاملة مع أحد وبتبيان نقاط الخلاف ونقاط الالتقاء إن وجدت بدون أدنى تنازل في أسس الديموقراطية وجوهرها، كما أن مخاطبتنا الجماهير وتوسيع صفوف التيار الجماهيري المساند لحزبنا باللغة والأساليب التى ذكرنا، من شانه أن يشكل حماية لحزبنا لمستقبل بلادنا بصفة عامة.

وبصفة عامة، سواء تعلق الأمر بأحزاب المعارضة البرلمانية أو بمجموعات «اليسار الجديد» أو غيرها، ومع استحضار المستوى المبدئي وتثبيت هويتنا الحزبية المتميزة، والوعي التام بخلافاتنا واختلافاتنا مع الآخرين، فإن الموضوع هو صياغة وممارسة تكتيك سياسي يركز على نقاط التقاطع والالتقاء الموضوعي، ولو في موقف من المواقف السياسية أومحطة من المحطات النضالية، لإبرام التحالف ضد الأعداء الطبقيين مع احتمال عدم وفاء الحليف بالتزاماته، لأن ذلك من منطق التحالف نفسه كما شهدته العديد من التجارب الثورية.
فالتحالف يشمل ضمنياً الخلاف والصراع المباشر أو غير المباشر، (وإلا اصبح الموضوع هو التوحيد والوحدة).
والمهم أن يتم كل شيء بشفافية تامة أمام الجماهير وفي واضحة النهار، وأن يمارس حزبنا أقصى ما يمكن من المرونة والتفتح والتواضع الثوري، لكن بدون التخلى قيد أنملة عن مبادئه واختياراته، أو يسقط في تبدال تلك المواقف حسب ظروف تكتيك مصلحي متقلب، بل وفق تكتيك سياسي يغطي المرحلة بكاملها، ويخدم استراتيجية التغيير الشاملة وفق

تحليل مدقق للتناقضات الثانوية، ويبحث باستمرار عن نقاط الضعف في التناقض الأساسي، وعن نقاط الارتكاز (leviers) التى تمكن من الفعل السياسي الفعال في اتجاه استمالة موازين القوى، بالإقناع والاقتناع ولف أغلبية المواطنين وقواهم الحية حول أهداف مرحلية واضحة لا جدال فيها.

واذا كانت مجمل هذه الاعتبارات تتعلق بتعاطينا مع مسألة التحالفات، بما في ذلك مخاطبتنا الرسمية للأحزاب والفعاليات السياسية بصفة عامة، فإننا نمارس كل هذا وفق التوجه العام الذى رسمناه لمسألة الجبهة، والقواعد التى حددناها ـ والتى لا داعي للرجوع إليها بتفصيل هنا ـ ومنها على الخصوص أن مسألة الجبهة ليست مسألة اتفاقات سياسية في القمة، بل أنها سيرورة بناء وفق منطق الوحدة النضالية في القاعدة، وبأخذ وعطاء بين القاعدة والقمة وفق خطاب وأسلوب منسجم خالي من التناقض مضموناً ولغة وخطاباً. فهذا البناء الذى يركز على الوحدة النضالية في القاعدة يقتضي أيضاً المخاطبة الرسمية للإطارات القائمة عبر قياداتها وفق أسلوب منسجم يخضع باستمرار لجدلية الاختلاف والحوار، والوحدة النضالية والصراع الديموقراطي...

وقد تكون من انعكاسات ممارسة هذا الأسلوب في الخطاب والجدل والصراع الديموقراطي: الدفع بالفرز والتوضيح داخل الأحزاب والفعاليات السياسية نفسها عبر مخاطبة مناضليها ومحاورتهم ديموقراطياً، والدفع بتناقضاتها الداخلية لكي تأخذ مجرى إيجابي: مجرى التيارات الفكرية والتنظيمية الإيجابية التى تنتقل من ردات الفعل الى التأثير الإيجابي في مواقف وسير إطاراتها وأحزابها. هذا بدون الدخول في شؤونها الداخلية أو تشجيع خيارات الانقسام أو الوحدة داخلها لأن ذلك شأن مناضليها، بل المهم بالنسبة لنا هو جلب أكثر ما يمكن من الطاقات السياسية الفاعلة بشكل إيجابي لصالح الأهداف المرحلية التى ذكرنا، على اختلاف مواقع تلك الطاقات واختلاف تلاوينها الإيديولوجية داخل الحركة التقدمية عامة.

وهذا يقتضي منا إنجاز تحالفات قاعدية نضالية في مختلف المناطق والأقاليم والقطاعات من خلال المعارك النضالية داخل المنظمات الجماهيرية وخارجها، واستغلال أية فرصة نضالية للتعبير عن أعمال أو مواقف مشتركة، وفق المقاييس المذكورة، والتعبير عن هذا التوجه الوحدوى الديموقراطي النضالي عبر الخطاب السياسي الحزبي الرسمي بشكل منسجم ومتجانس في إطار توجه وخطة نضالية حزبية شاملة منسقة.

إن صياغة وممارسة التكتيك السديد المناسب للمرحلة، بما في ذلك إبرام التحالفات الضرورية حول الأهداف المرحلية المرسومة، وتشكيل تيار جماهيري واسع حول الحزب يساند ويؤيد مواقفه، لتحقيق انتقاله الى موقع الحزب الطلائعي نظرياً وعملياً وكقوة مادية فاعلة ينسجم قولها بفعلها.. إن إيجاد هذا التكتيك السديد يقتضي التشبع الكامل بمعطيات المرحلة في كافة المسويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والانصات المستمر لحركتها وإصغاء الأذن باستمرار لمحركها وقواها الدينامية التى تحدد اتجاه تطورها، وكشف أي خلل أو عطب في الممارسة الحزبية اليومية وإصلاحه حالا وتقويمه قبل بروز واستفحال عواقبه ومخلفاته..

وإيجاد هذا التكتيك وممارسته بدينامية ناجحة مسألة في الحقيقة «أرق من حد السيف» لأن التحجر في المواقف المبدئية والتشبث بما هو استراتيجي فقط ورفض كل ما هو تكتيكي، يؤدي حتماً الى العزلة السياسية والتقوقع، وسيحتاج حزبنا في أحسن الأحوال الى عدة عقود قبل التمكن من تحقيق بعض أهدافه بقوته الذاتية لوحدها، كما أن الخوض في التكتيك خبطة عشواء أو الانحراف عن المبادئ والتغاضي عن الاستراتيجية لصالح الأهداف المرحلية سؤدي بالحزب الى الانتحار السياسي وتضياع هويته الثورية التى اكتسبها عن جدارة واستحقاق عبر مسيرته النضالية وتضحيات شهدائه وكل مناضليه.. فمسألة التكتيك الثوري السليم فعلا أرق من حد السيف.. وقد نخطئ ظرفياً في التقدير أو نصيب، لكن المهم أن تسود الشفافية والديموقراطية صفوفنا وأن تضطلع كافة الإطارات الحزبية من الخلية الى الكتابة الوطنية بدورها كاملا في المساهمة الديموقراطية في تحديد البرنامج المرحلي والخطة النضالية، وأن تسهر لجنتنا المركزية بشكل خاص على متابعة الممارسة الحزبية في كافة المستويات ومراقبة سيرها توجيهياً وتقريرياً نحو ترجمة مبادئنا واختياراتنا الى حيز الواقع النضالي وسط الجماهير، بكل واقعية ثورية وتجرد عن الذات وخدمة للمصلحة العامة لشعبنا، وبكل إخلاص في نفس الوقت لمبادئنا وخياراتنا الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية.

واذا كانت عناصر التكتيك السياسي الذى ذكرنا تعالج بشكل أساسي مسألة الأهداف المرحلية الواقعية والمدققة، وطرق بناء تيار جماهيري واسع يساند الحزب ويدعمه، ومسألة الجبهة والتحالفات المرحلية داخل الحركة الديموقراطية عموماً لمواجهة التناقض الأساسي ببلادنا، فلا بد لنا، ومن زاوية مغايرة، الأخذ بعين الاعتبار ضمن التكتيك السياسي ظاهرة «الإسلام السياسي» في بلادنا والتى لا زلنا في حاجة الى مزيد من المجهودات الدراسية والتحليلية بشأنها للكشف عن تواجدها التنظيمي الحقيقي وتوجهاتها وارتباطاتها وأهدافها القريبة والبعيدة ووزنها الحقيقي داخل المجتمع. لكننا نذرك جيداً أن الأسباب والعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التى تؤدي الى بروز ونمو وتطور ظاهرة «الإسلام السياسي» كحركة اجتماعية ـ سياسية، أن هذه العوامل الموضوعية والذاتية قائمة موجودة في بلادنا، وهي مرشحة للتعمق والاستفحال مع تعمق واستفحال الأزمة العامة التى تعاني منها

هـ ـ الإشعاع الخارجي والسير الحزبي الداخلي

واذا كانت مختلف الاعتبارات السالفة الذكر تتعلق أساساً بالطرح السياسي العلني وتدقيق الأهداف المرحلية، ومخاطبة الجماهير والفئات التقدمية من الطبقات الوسطى، وإنجاز تحالفات سياسية مرحلية، وباختصار صياغة التكتيك الثوري المناسب للمرحلة.. فمما لا شك فيه أن الإعلام الخارجي الحزبي يلعب دوراً أساسياً حاسماً في بلورة وترسيخ وتمتين التكتيك السياسي الفاعل والدعاية له، لكونه يشكل «وجه» الحزب أمام الرأي العام، يعكس اختياراته وخطابه الموجه للجماهير ولكل الأطراف المعنية، ويشكل أداة لخدمة الخط السياسي الحزبي وتوفير إشعاع واسع حوله والتعريف به والدعاية والاستقطاب لصالحه.

ومن تم يطرح على حزبنا وبكل استعجال حل المشاكل المادية لجريدتنا المركزية الطريق كأداة أساسية ضمن هذا الإعلام، حتى تتمكن من الصدور أسبوعياً كالمعتاد، وكذلك السهر على تحسين مضمونها ورفعه الى مستوات أعلى، سواء بالنسبة لمتابعة الحدث والتأثير السياسي فيه وفق التكتيك الحزبي، أو بالنسبة للجانب الدراسي والتحليلي لتطوير المعالجات الحزبية بالنسبة لمختلف القضايا الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية... ولن يتاتى كل هذا إلا بمسؤولية جماعية داخل هيئة التحرير والمراسلين الحزبين، وبالوفاء بالإلتزامات واستنهاض كل الطاقات الحزبية القادرة على العطاء في هذه الواجهة، وفق مجهود جماعي مسؤول يعي خطورة وأهمية الإعلام الحزبي وينهض به لبلوغ أهدافه المرسومة.

والإعلام الحزبي لا يقف عند الجريدة الحزبية المركزية، بل يكتمل بالبيانات والمواقف الحزبية بالنسبة لكل حدث من الأحداث الهامة، وبمقابلات واستجوابات وتصريحات المسؤولين الحزبيين، وبالندوات الصحفية الرسمية، وبمختلف الأدواة الإعلامية قاعدياً وقيادياً التى لا بد أن نتقدم نحو حسن استعمالها وتوظيفها بشكل خلاق لصالح خدمة خط حزبنا.

وتلعب واجهة العلاقات الخارجية أيضاً دوراً أساسياً في الدعاية الخارجية لصالح الحزب وجلب العطف والمساندة لمواقفه، وربط وتمتين التحالف مع أصدقائه وأشقائه في الحركة التقدمية العالمية، والاستفادة من تجاربهم وخبراتهم، والإفادة أيضاً بنتائج مسيرتنا الحزبية النوعية الهامة، وترسيخ علائق التضامن والتعاون والتنسيق الحر المستقل، وصب كل الجهود نحو بناء وتفعيل استراتيجية كونية لخدمة أهداف التحرير والديموقراطية، والإلتزام بها والتعاون بشأنها.

وسيكون من المفيد في هذا الظرف، وبموازاة صياغة وتدقيق تكتيكنا السياسي الثوري وممارسته، القيام بحملة واسعة على مستوى العلاقات الخارجية، وتنظيم عدد من الاتصالات واللقاءات لمزيد من الشرح والتوضيح في المواقف الحزبية والنقاش والتبادل حول قضايا شعبنا الأساسة والقضايا الثنائية والعالمية بشكل عام.

واذ نكتفي هنا بما هو عام في ميدان الإعلام والعلاقات الخارجية ويتصل بشكل مباشر بالخطة النضالية الحزبية الشاملة، فإن اللجان الوظيفية التابعة للجنة المركزية هي المطالبة بإعداد أرضيات وبرامج تفصيلية عملية بالنسبة لهذه المهام ولكل الواجهات النضالية، ومتابعة إنجاز تلك الأرضيات وتطويرها ببرامج لاحقة، في انسجام وتكامل مع الخطة النضالية الشاملة، وذلك تحت الإشراف التوجيهي والتقريري للجنة المركزية.

واذا كانت مجمل مستويات الخطة النضالية الحزبية الشاملة تتصل بالعمل والفعل والإشعاع الخارجي، فإنها ترتبط جدلياً بالسير الحزبي الداخلي وبمدى قدرتنا على تصليب وتحصين وتمتين الأداة التنظيمية، وتحسين طرق عملها وجودة سيرها ورفعها الى مستوى الأداة العصرية المتقدمة الأساليب، والمتجذرة في نفس الوقت في أعماق واقع شعبنا وثراثه وقيمه التقدمية الأصيلة.

وهذا المجهود لأجل تحسين سير الأداة مطروح في كافة المستويات القاعدية والقيادية كمجهود شامل كما أسلفنا، بحيث نستطيع وإن كانت إمكانياتنا المادية لا زالت تتسم بالضعف أو النقص، أن نرفع كل إمكانياتنا الأدبية الى مستوى رفيع، يستحق أن ينعت بالطليعي فعلا اذا ما أصبح أرقى وأعلى وأجود من مستوى سير أي إطار من الإطارات التنظيمية الأخرى الرسمية منها أو المعارضة. وهذه مسالة لا تتعلق بالإمكانيات المادية البحتة بقدرما تحكمها إرادتنا الذاتية في استيعاب أرقى أشكال العمل التنظيمي وتوظيفها داخل حزبنا بالإمكانيات والطرق التقنية المترفرة.

والمقصود هنا أن نعقد اجتماعات إطاراتنا التنظيمية من الخلية الى الأجهزة الوطنية وفق أرقى الطرق الحديثة لعقد وتسيير الإجتماعات، وأن تكون طريقة اتخاد قراراتنا الجماعية في كافة المستوات أرقى طريقة في اتخاد القرار الجماعي الديموقراطي، وأن نستطيع تصريف تلك القرارات ومراقبة سيرها وإغنائها ومراجعتها دورياً وفق منهج علمي يوظف الطاقات أحسن توظيف بلا إهدار ولا إجحاف، وأن تتسم نقاشاتنا في أي مستوى من المستويات الحزبية بالدقة والمسؤولية والفعالية والتركيز والديموقراطية كحقوق وواجبات ومسؤولية وطريقة عالية في السير والتسيير، وأن تتسم محاضرنا ووثائقنا وأدبياتنا الداخلية بالدقة والوفاء لمناقشاتنا وقراراتنا وتشكل مراجع موثقة صالحة للإستعمال وأدواة

لتنوير الممارسة وتاطيرها والرفع من فعاليتها، وأن نعتمد ما أمكن الأسلوب المكتوب والوثائقي، وأسلوب الاشتغال الجماعي باللجان المصغرة الفعالة وبالملفات المخصصة لمتابعة كل قضية قضية، والتقليل من اعتماد الذاكرة لوحدها والأسلوب الشفوي.. وباختصار أن نرفع طرق وأساليب عملنا فعلا الى مستوى طليعي قياساً بسير أي إدارة من الإدارات أو مؤسسة من المؤسسات أو حزب من الأحزاب أو تنظيم من التنظيمات...

كما أن لمسألة التخطيط داخل الحزب أهمية بالغة، كأن نتمكن تحديداً من وضع خطة حزبية شاملة لتطبيق برنامجنا المرحلي العام، وأن ندقق تلك الخطة الشاملة بخطط قطاعية تفصيلية تضعها لجان وظيفية مختصة، وأن نأخذ بعامل الزمن في خطتنا، ونضع سقفاً زمنياً لكل التزام أو مهمة، وندقق جداولنا الزمنية الجماعية، ونحدد مهامنا بواقعية بدون نفخ أو تضخيم ولا غش أو تقزيم...

وبقدرما تكتسي طرق وأساليب العمل الطليعية أهمية قصوى على مستوى الهيكل الحزبي ككل، بقدرما تكتسي أهمية أكبر وأقوى على مستوى الأجهزة الوطنية كإطارات تنظيمية لبلورة القرارات والخطط الجماعية والسهر على تنفيذها بفعالية، وتنشيط الدورة التنظيمية من القمة الى القاعدة والعكس بالعكس.. وفي هذا الإطار يأتي دور المجلس الوطني ومسؤوليته في تطوير وإغناء البرنامج المرحلي للحزب والإشراف على التوجيه العام والسير التنظيمي الحزبي كأعلى جهاز بعد المؤتمر، كما يأتي دور اللجنة المركزية ومسؤولياتها الكاملة في ترجمة توجيهات المجلس الوطني الى خطط نضالية فاعلة، كجهاز توجيهي وتقريري بعد المجلس الوطني، وكذلك وظيفة الكتابة الوطنية كجهاز تنفيذي تابع للجنة المركزية.

وإضافة لتحسين طرق وأساليب عملنا ورفعها نوعياً الى مستوى طليعي، يطرح علينا أيضاً التقدم الكمي في استكمال عملية إعادة الهيكلة الحزبية وتوسيعها حتى تشمل كافة الأقاليم والمناطق بمستوى تنظيمي مرتفع كماً ونوعاً، حزبياً وجماهيرياً. كما أن علينا بحث كل الطرق للتغلب على مشاكلنا المادية بكل الوسائل الممكنة، وإن اقتدى الحال تعيين لجنة مختصة في بحث وتدبير مشاريع وموارد اقتصادية ومالية...

وإلى جانب هذه الأعمال والمجهودات ذات الطابع التقني، يطرح علينا أيضاً تنظيم النقاش والاجتهاد النظري والتكوين الذاتي بشكل مستمر، وكذا بذل مجهود على مستوى النشر الحزبي الداخلي الذى يغطي المواضيع والقضايا التنظيمية والفكرية الداخلية. ويبدأ هذا النشر عند تقارير الخلايا والأجهزة القاعدية والمحلية، ويستمر بأخذ وعطاء ديموقراطي منسجم على مستوى الأجهزة الوطنية ومجمل الهيكل الحزبي ككل.

فليس من الطبيعي مثلا أن لا تصدر تقارير داخلية عن كل دورة من دورات اللجنة المركزية، وأن لا تقوم هذه الأخيرة بإصدار نشرة حزبية داخلية كأداة لتوحيد المواقف وتداول المعلومات وتبادل التقارير الإخبارية والخبرات والتجارب. وتغليباً لطابع السير الديموقراطي الداخلي يمكن أن تشتمل هذه النشرة على توجيهات وقرارات اللجنة المركزية والكتابة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى تقارير الأجهزة الإقليمية ووجهات نظرها الجماعية، وكذا باب الآراء الحرة التي يعبر عنها المناضلون والمسؤولون بشكل ديموقراطي ومسؤول في نفس الوقت، علماً بأن الرأي الحر يبقى مجرد رأي وأن القرار يرجع للقناة التنظيمية الحزبية وأن لا مجال هنا لأية حلقية أو ذاتيات أو تكتل لاتنظيمي. ولعلنا بذلك سندشن تجربة نوعية فريدة في النقاش الداخلي المسؤول (وليس الفوضوي بأي شكل من الأشكال) استفادة من التجارب السابقة في التسيير الديموقراطي الرصين.

والى جانب النشرة الداخلية تلعب التعميمات المركزية من جهة، والتقارير القاعدية والمحلية من جهة ثانية، دوراً أساسياً في نقل المعلومات وتداولها وتوحيدها، وصقل المواقف وضبطها وإغنائها، وتنشيط الدورة التنظيمية على شاكلة دورة دموية سليمة داخل جسم سليم متمتع بعقل سليم.

ويبقى العنوان العريض لمختلف هذه المعالجات التنظيمية الداخلية: ترسيخ الديموقراطية الداخلية شكلا ومضموناً وتثبيث المبادئ التنظيمية الأساسية، وإحداث نقلة نوعية للتخلص من كل الرواسب والنواقص، ورجة تنظيمية جماهيرية إشعاعية تمكن حزبنا من التغلب على أزمة نموه وانتقاله الى وضعية الحزب الطلائعي، والبديل التحرري الديموقراطي الاشتراكي في بلادنا.

إننا كمناضلين ثوريين وطنيون وتحرريون أولا وقبل كل شيء، وديموقراطيون قبل أن نكون اشتراكيين، وبصفتنا كذلك لا بد أن نعمل بالديموقراطية ونطبقها على أنفسنا قبل غيرنا، ونقبل بالحلول الديموقراطية المتعارف عليها، لأننا رغم خصوصيات مسيرتنا المتميزة، حزب من بين الأحزاب التقدمية العالمية، والحلول التي نتبعها في سيرنا الداخلي ليست بحلول سحرية نخترعها من عدم بقدر ما نعمل على ابتداع الأساليب المناسبة لنا لكن ضمن تطبيق المفاهيم التنظيمية الديموقراطية الكونية المستقات من تجارب الشعوب على مر الأجيال والقرون.

وكمناضلين ديموقراطيين متشبعين بالفكر الاشتراكي العلمي الحي المتحرك، نعمل على وضع مسطرة ديموقراطية جماعية لحسم أي مشكلة من المشاكل بروح التجاوز نحو الأفضل وتغليب مصلحة الحزب عن أي مصلحة ذاتية، والعمل برأي الأغلبية المعبر عنه عن معرفة وإلمام ومسؤولية، مع احترام رأي الأقلية، ثم الاحتكام للممارسة وفي ضوء

جدليتها ونتائجها على أرض الواقع نخضّع قراراتنا من جديد للتقييم والتقويم بشكل منصف وموضوعي.
ومن شان اعتماد وترسيخ الديموقراطية كعنوان عريض لسيرنا الداخلي وكافة معالجاتنا التنظيمية الجماعية، أن يذكي ويعمق روح الأخوة النضالية الثورية بين المناضالين باعتبارهم ذوى سيادة كاملة على حزبهم، منهم ينبثق القرار واليهم تعود مسؤولية ترجمته الى واقع ملموس بالروح الحزبية العالية التى لا علاقة لها بالتعصب الحزبي أو ما شابهه.

خاتمة:

إن الهدف من وضع خطة نضالية حزبية شاملة بناء على تحليل مدقق للظرفية الحالية، وتدقيق هذه الخطة الشاملة بخطة قطاعية تفصيلية، هو النهوض بالبرنامج المرحلي الذى رسمه مؤتمرنا الوطني الرابع، والانتقال بحزبنا عبر العمل والنضال والتضحية الى موقع الحزب الفاعل المؤثر ذى الوزن الجماهيري والمكانة المرموقة في الساحة السياسية المغربية، وبالتالي تحويل مبادئه ومواقفه الصحيحة الى قوة مادية تجسدها وتعبر عنها وتحملها أوسع الجماهير وقوى التغيير على أرض الواقع الملموس، وذاك شرط لا محيد عنه لبناء حزبنا ثورياً وجعله أداة طليعية في يد الكادحين والشغالين، بما للطليعة من معنى جدلي نوعاً وكماً.
ولأجل ذلك، فليس على حزبنا أن يصنع الحلول الثورية من عدم أو من التخيلات والتصورات الفكرية المجردة البحتة، ولا أيضاً من «الحلول» العقائدية الدوغمائية، بل عليه أن يستنبط تلك الحلول من الواقع الملموس وما يحبل به من معطيات موضوعية وذاتية ثورية، اذ أن دوره الثوري يكمن في «توليد الواقع» نفسه مع الكادحين والشغالين ولصالحهم.
ومن ثم ضرورة تحليل وتمحيص هذا الواقع لتحديد التكتيك السياسي المناسب للظرف الذى يضمن عدم السقوط في العزلة السياسية العقيمة لا محالة مهما بلغت المواقف من مبدئية وصحة، ويضمن بالتالي التفتح على الجماهير والاستقطاب الواسع وسطها وخوض المعارك الجماهيرية معها ولصالحها.
ويقتضي هذا ممارسة السياسة بمعناها الثوري النبيل وإيجاد طرق وحلول ناجعة لمسألة التحالفات المرحلية ضد الأعداء الطبقيين، وممارسة الصراع الديموقراطي بشأن التناقضات الثانوية بالتوازن السديد بين الصلابة وتباث المواقف من جهة، والمرونة والتفتح اللازم من جهة ثانية مع احترام الخصوم مهما بلغت درجة الحدة في الصراع الديموقراطي معهم، صراع الأفكار والمبادئ والممارسة الشفافة أمام الشعب. وباختصار تناول الواقع الراهن بمنهجية «الرفض الإيجابي» إن صح التعبير والانتقال من حزب قادر على المعارضة والتصدى لكافة الانحرفات وفضحها الى حزب البديل التحرري الديموقراطي ذي الوزن والمصداقية الشعبية والتأثير والفعل الناضج المسؤول.
ولأجل بلوغ هذه الأهداف لا بد من تحسين طرق وأساليب عملنا الداخلي الحزبي والرفع من فعالية الأداة الثورية وقدرتها على ترجمة المبادئ والمواقف الى واقع تنظيمي جماهيري، ولن يتأتى كل هذا ولن نكتسب نعت الطليعة عن جدارة واستحقاق الا بالتقدم الحثيث على كافة جبهات بناء حزبنا ثورياً الايديولوجية منها والاستراتيجية والتكتيكية والتنظيمية والجماهيرية.
وهذه مسؤولية كل مناضل وكل خلية من خلايا الجسم الحزبي وكل جهاز من الأجهزة المحلية والوطنية وكل لجنة من اللجان الوظيفية.. ومسؤوليتنا الجماعية في إحداث التواصل الضروري بين مختلف الأجهزة والإطارات التنظيمية، بحيث لا نعمل عملا معيناً في قطاع من القطاعات أو واجهة من الواجهات، ولا نقدم مجهوداً أو تضحية من التضحيات، إلا بالشعور الراسخ أننا نخدم خطة حزبية شاملة منسقة، ونخدم الحزب وأهدافه القريبة أو البعيدة، ولا نهدر أي طاقة من الطاقات صغيرة كانت أم كبيرة، ونتقدم فعلا بوعي ومسؤولية وراحة بال وحماس وروح أخوية حزبية عالية نحو خدمة الأهداف والمبادئ التى ضحى فى سبيلها جميع شهدائنا وكافة المناضلين الحزبيين على مر الأجيال، ذلك أن حزبنا الذى يجسد طموحات شعبنا والذى بُني بكل هذا الزخم من التضحيات لا بد أن يسير سيره الطلائعي المحتوم على طريق خدمة أهدافه النبيلة، ولا أحد يملك إمكانية توقيفه عن مسيرته ولا إزاغته عن طريقه ولا تملك إرادته.

باريس في ٢٨ ديسمبر ١٩٩٤

عبد الغني بوستة السرايري